

الإتحاد الدستوري  
ⵏⵎⵔⵉⵏⵉ ⵏ ⵓⵏⵉⵎⵓⵏⵉ  
union constitutionnelle



# البرنامج الانتخابي لحزب الاتحاد الدستوري المفرب الذي نريد ...

انتخابات 8 شتنبر 2021



# المغرب الذي نريد ...

# الاتحاد الدستوري

البرنامج الانتخابي 8 شتنبر 2021

## الإطار العام

مؤهلات

تحديات

فرص

سياقات

## المحاور

- 1 أولوية إعداد وتأهيل الرأسمال البشري
- 2 نحو إقلاع اقتصادي وتنموي شامل
- 3 تعزيز الدور الإجماعي والإدماجي للدولة
- 4 جهودية متقدمة بمؤسسات فاعلة وقوية
- 5 مغرب الإستقرار والإشعاع والمواقف



يقدم حزب الاتحاد الدستوري برنامجه الانتخابي للمشاركة في الانتخابات التشريعية المبرمجة في 8 شتنبر 2021 ، بروح من التفاؤل والواقعية والمسؤولية لخدمة المصلحة العامة والمصالح العليا للبلاد ، والرغبة الصادقة في خدمة المواطنين والمواطنات والتجاوب الناجح مع تطلعاتهم وطموحهم، مساهمة في مواصلة بناء **المغرب الذي نريد...**

## الإطار العام



- مغرب الفرص والمبادرات والتجديد
- مغرب بدون ريع
- مغرب التماسك والحماية الاجتماعية
- مغرب الإقلاع الشامل والتنمية المستدامة
- مغرب الإشعاع والتبصر والوضوح



# سياقات

## 1.السياق الدولي

**1.1** سرعت أزمة كوفيد19- وتداعياتها من وثيرة التغيرات والتحولات المرتقبة والتوازنات الدولية الجديدة وانعكاساتها الجيوستراتيجية على مختلف الدول في أفق تشكل نظام دولي جديد

وفي هذا السياق فإن المغرب بحكم موقعه الاستراتيجي ورصيده التاريخي والحضاري ومجهوده التنموي وتطلعه المشروع الى تحسين موقعه ودوره في محيطه الإقليمي والقاري والدولي ، يسعى الى تحسين مكتسباته والتغلب على تحدياته والاستثمار الجيد في الفرص المتاحة والمؤهلات الذاتية

**2.1** في نفس السياق نسجل بكل اعتزاز ، النّفس الجديد للدبلوماسية الوطنية بقيادة متبصرة لجلالة الملك ، دبلوماسية جريئة ومبادرة منفتحة ومتوازنة لحماية لمصالحنا الوطنية وتعبيرا عن استقلاليتنا السيادية ، والتزاماتنا ومشروعية ملفاتنا وقضايانا السياسية والاقتصادية والاستراتيجية وفي مقدمتها قضيتنا الوطنية



## 2. السياق الوطني

ومساهمة لحزبنا في التنزيل الأمثل والسريع لهذا النموذج على جميع المستويات واستيعابا لمحتوى هذا النموذج وآليات تنزيله وتحقيق مخرجاته فإننا نأخذ في برنامجنا الانتخابي بعين الاعتبار محتوى ومقاصد وأهداف نموذجنا التنموي الجديد



تميزت المسيرة التنموية خلال عقدين من الإنجازات والمكاسب والتراكمات بوجود معيقات وكوابح في وجه هذه المسيرة والحد من أثارها الملموسة على جميع المواطنين وعلى جميع المجالات الترابية والقطاعية ، والتي تتجلى في مظاهر الهشاشة والتفاوت وضعف الثقة في المؤسسات وضيائية الأفق الاجتماعي والاقتصادي

تداركا وتجاوزا لهذا الوضع دعا جلالة الملك إلى بلورة النموذج التنموي الجديد تجاوبا مع انتظارات وتطلعات المغاربة، ومع التحولات الوطنية والعالمية المستعجلة





وذلك انطلاقاً من مضامين وروح دستور 2011 واستحضاراً للأوراش الإصلاحية التي انخرطت فيها بلادنا و التي هيأت لها إطارها القانوني كورش التفطية الاجتماعية الشاملة، وورش إصلاح الإدارة الترابية، والمركزية واللامركزية، وإصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، والإصلاح الجبائي، وتعميق وتوسيع تنزيل الجهوية مع ما يتطلبه الواقع الجديد من ضرورة إعادة تقييم وتحسين مختلف الاستراتيجيات القطاعية وملاءمتها مع التوجهات والأولويات الجديدة





### 3. أزمة كوفيد 19- وتداعياتها

فاجأتنا أزمة كوفيد 19- وتداعيتها مثلما فاجأت جميع بلدان العالم، وكشفت عن ضعف واختلال الأنظمة الاجتماعية، وفرضت على الجميع إعادة ترتيب

واجه المغرب تداعيات هذه الأزمة الصحية بمبادرات وتدابير استباقية ووقائية للحد من آثارها ومحاصرة انتشارها بتعزيز المناعة، والوقاية الجماعية، والدعم الاجتماعي، والاستفادة من الأزمة لتدارك الاختلال والنواقص في منظوماتنا الصحية والاجتماعية والتعليمية



## 4.تحديات وفرص

### 3.4.تحدي الأمن المائي والأمن الغذائي

هذا التحدي له ارتباط وثيق بتحدي المناخ وانتظام التساقطات المطرية وتوزيعها وحجمها ان السلوك الإنساني ونشاطه الصناعي والإنتاجي والمدني يستنزف الثروة المائية وحقوق الأجيال القادمة ويفاقم مخاطر ندرة المياه والأمن المائي والغذائي لذا علينا جميعا استحضار واستدراك هذه المخاطر المهددة لأمن حياة الإنسان والأحياء الأخرى النباتية والحيوانية إن عاجلا أو آجلا

### 1.4.تحدي المناخ وانبعثات الغازات والتقلبات الجوية

يحضر البعد البيئي والمناخي وأثره على التنمية المستدامة واستدامة الثروات في مختلف السياسات العمومية والقطاعية والمحلية ولدى مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والبيئيين كمحدد أساسي ووازن للتحكم في نتائج المخططات والبرامج التنموية

### 2.4.تحدي المخاطر الصحية والوبائية

نبهتنا جائحة كوفيد19- الى مخاطر جديدة محدقة بحياة الإنسان وبصورة جماعية ناتجة عن تفشي الأوبئة السريعة الانتشار , لا قبل للأنظمة الصحية الحالية بالسيطرة عليها , مقابل محدودية الأنظمة المناعية الذاتية وتدنيها



## 4.4.5 الانتقال الرقمي والذكاء الاصطناعي

يعرف العالم مسلسلا من التطورات التكنولوجية المتلاحقة، وانتشارا واسعا لاستخدام الرقمنة في التدبير والمعاملات، وظاهرة الذكاء الاصطناعي، وموجة الإنسان الآلي في إنجاز المعاملات المالية والإدارية والخدمية

نحن مطالبون بالانخراط والمساهمة في التحول السريع في حقول الابتكار والإبداع والاستفادة من نتائج هذه التحولات في شتى المجالات التعليمية والصناعية والثقافية والرياضية وغيرها...

## 4.4. التحديات الديمغرافية

يواجه المغرب تحولا ديمغرافيا مقلقا يتمثل في تراجع الشريحة العمرية دون 15 سنة ، مقابل ارتفاع الشريحة العمرية التي تفوق 60 سنة وارتفاع أمد حياتها مع تزايد الساكنة الحضرية وتراجع الساكنة القروية ومع التركيز للساكنة في خمس جهات بنسبة 70% مقابل 30% في سبع جهات أخرى مع وجود دينامية قوية للهجرة المستمرة نحو المدن **ونحو خارج المغرب**

ان النمو لا يتحقق إلا بوجود الزيادة الديمغرافية والتوزيع المجالي المتوازن للساكنة ، وهو معطى له أهميته في النموذج التنموي الجديد





#### 6.4. الخيار الديمقراطي

والثابت في برنامجنا الحزبي والانتخابي هو الحرص على حضور الخيار الديمقراطي وتعميق هذا المسار بتوسيع المشاركة التمثيلية وإدماج الطاقات الشابة والمرأة المفريفة في هذا المسار وتعزيزه بالديمقراطية التشاركية على جميع المستويات من المحلي الى الوطني : سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا ورياضيا وبيئيا...



# محاوور البرنامج الانتخابي

أولا

أولوية إعداد وتكوين الرأسمال البشري



# مغرب الفرص والمبادرات والتجديد

## 1. بالإنسان ومن أجل الإنسان

بالإنسان ومن أجل الإنسان سننجز في بناء نموذج تنموي جديد ، ومؤسسات ديمقراطية فاعلة وناجعة وانطلاقاً من الوضع الديمغرافي الحالي من حيث التعداد ، والبنية ونسبة النمو والتوزيع المجالي والحركية ومستوى التأهيل والتربية والتكوين والتعليم حيث يعيش المغرب في ظل تحول ديمغرافي مقلق بتراجع الشريحة العمرية دون 15 سنة (26.6%) سنة 2018 مقابل ارتفاع مطرد في الشريحة العمرية فوق الستين (10.5 % سنة 2018 ) مع تزايد الساكنة الحضرية على حساب الساكنة القروية، وتركيز 70% من الساكنة في خمس جهات و 30% في 7 جهات أخرى ، ووجود دينامية قوية للهجرة إما نحو المدن الرئيسية أو إلى خارج الوطن للأطر والكفاءات واليد العاملة والمؤهلة والنشطاء

## والثابت أن نسبة النمو تتحقق بالزيادة الديمغرافية وإعداد الإنسان وتكوينه وتأهيله وذلك ب

- ◀ القضاء على الأمية والامية الرقمية لدى الجنسين وتعميم التعليم الإلزامي
- ◀ الاستثمار في الأطفال والناشئة بالتكوين الملائم للمتطلبات الصناعية والمهنية والانتاجية والخدمات المطلوبة للمراحل والسنوات المقبلة
- ◀ تعميم تعليم ذي جودة ومردودية اندماجية والقدرة على التكيف والتأقلم
- ◀ الاستثمار الجيد في "الميزة الديمغرافية " الحالية قبل انتقالها إلى مرحلة الشيخوخة



## 2. إعداد رأسمال بشري بقيم ومؤهلات لتحمل المسؤولية

◀ إبراز هذه المقومات وترويجها عبر منصات رقمية للصناعات الثقافية والفنية والإبداعية والتظاهرات الرياضية، وإبراز النماذج الناجحة من المفارقة سواء داخل الوطن أو خارجه شبابا ونساء ورجالا في شتى مجالات التميز والابتكار والأداء

◀ الاسرة القوية والمتماسكة

◀ المؤسسة التربوية والتعليمية والتكوينية المنتجة والناجحة

◀ سوق شغل نشيط وناجح ومستوعب للكفاءات والتكوينات ، في ظل مناخ تسوده الثقة في المؤسسات والسياسات العمومية

◀ الحرص على الجمع بين التكوين المعرفي واكتساب المهارات وتنمية الشخصية وترسيخ القيم وروح الانتماء عبر المنظومات الناعمة والداعمة لبناء الشخصية المغربية المواطنة والمعتزة بانتمائها وإيمانها بقيم التضامن والتعاون والتطوع: اعتقاداً وسلوكاً ومعاملة

◀ تثمين والاستثمار في رصيدنا اللامادي والموروث الثقافي والهوياتي المغربي دعماً للثقة في الذات وفي الانتماء الى الوطن العريق وترصيداً للمكاسب والتنوع والتعدد الحضاري والبشري والطبيعي الذي تتميز به بلادنا



### 3. نحو دولة الدعم والرفاه الاجتماعي

◀ نسجل في حزبنا الاتحاد الدستوري ، انخراط بلدنا وعزمها في تقويم وإصلاح سلة من المنظومات الاجتماعية والمؤسسية بدءاً بتعميم الحماية الاجتماعية والصحية وتنزيل منظومة التربية والتعليم والتكوين ومدن الابتكار والكفاءات ومنظومة الصحة في انتظار استكمال اصلاح وإعادة انتشار هيكل الدولة ، كلها أورايش إصلاحية تتطلب التسريع والحكمة التديرية والمتابعة والتقييم والحوار الاجتماعي المنتظم وتقويم العوائق والاختلالات والملائمة المستمرة مع التحولات الحالية والمستقبلية المتصلة بمجالات التكوين والشغل والتكنولوجيات الجديدة والرقمنة





## 4. منهجية

## المشاركة

## والانفتاح

## والتحفيز

< يؤمن الاتحاد الدستوري بأهمية انفتاح مؤسسات وهيئات الدولة التقريرية والتدبيرية سواء كانت مركزية أو ترابية على المنظمات والجمعيات والتنظيمات المهنية والانتاجية والتعاونية والشبابية والنسائية وإشراكها والتشاور معها في إعداد السياسات والمشاريع والقرارات وإدماجها في مسلسل إعداد وتفعيل وتقييم هذه السياسات العمومية والقرارات المؤثرة في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للسكان

< تمكين الفئات الاجتماعية النشيطة والمستهدفة بسبب صعوبة نوعية أو صحية أو اجتماعية من الولوج الى الخدمات العمومية والاستفادة من مرافق الدولة والتجهيزات العمومية والفضاءات المعدة للعيش المشترك

< تساهم قطاعات الثقافة والفن والرياضة البدنية والتعليم والهيئات والمصالح التابعة لها في تنظيم فئات المجتمع النشيطة وتأطير نشاطها وتحفيزها على الإنتاج والإبداع والتقدم والرقى في السلم الاجتماعي والمهني وتحسين الأوضاع الذاتية والاجتماعية



## ثانيا

ندو اقلع اقتصادي وتنموي شامل



# مغرب بدون ريع

## 1. مغرب النمو و الاستقرار

استقرار الإطار الماكرو اقتصادي شرط أساس في وضع أي اقتصاد على سكة التنمية. فالفاعل الاقتصادي في حاجة إلى بيئة مستقرة تمكنه من اتخاذ القرارات الاقتصادية في إطار أفق واضح، ولتوفير هذا المناخ نقترح ما يلي

اعتماد سياسة اقتصادية واضحة المعالم و التوجه، بألية للقيادة و التنفيذ واضحة المهام و المسؤوليات

تعتمد هاته السياسة على تشجيع المبادرة الحرة و دعم الاستهلاك الداخلي المحافظ على استقرار النظام المالي و النقدي الذي يميز المغرب فتح القطاع البنكي لفاعلين جدد وادوات تمويلية جديدة و تنافسية إيجابية تنوع و عصرنه مصادر تمويل الاقتصاد، انطلاقا من إعادة الحيوية إلى سوق الرساميل إرساء اقتصاد اجتماعي مساهم في التنمية انطلاقا من تأهيل التعاونيات و الجمعيات الفاعلة وكذا تشجيع المقاولات الاجتماعية. وجعل هذا النسيج قطاعا بلورة سياسة نشيطة للتشغيل تأخذ بعين الاعتبار التحولات العميقة و السريعة للمهن والكفاءات. وتجعل من الولوج الى التكوين المستمر و اكتساب المهارات حقا مكتسبا إدماج و تأطير القطاع غير المهيكل من خلال تدابير تحفيزية و تبسيط المساطر الإدارية و المالية اعتماد مقاربة جزرية في مواجهة التهرب الضريبي و الفش خصوصا داخل القطاع المهيكل



## 2. مغرب بدولة أفضل

أثبتت الجائحة أن المسألة الاجتماعية هي من أولويات الدولة . و هذا يمر أساسا عبر عقلنة و تجويد المالية العمومية وذلك من خلال

◀ توجيه المجهود العمومي نحو القطاعات الاجتماعية، و في مقدمتها تعميم الحماية الاجتماعية

◀ تنويع مصادر تمويل الأوراش الاجتماعية والبنيات التحتية، وذلك من خلال نماذج تمويل جديدة ومبتكرة، الشراكة مع القطاع الخاص وتعبئة الالوعية العقارية ورسمتها

◀ اعتماد قانون مالية الحماية الاجتماعية وذلك بتعديل القانون التنظيمي للمالية

◀ تنزيل الإصلاح الجبائي في إطار أمن جبائي و مواكبة للملزمين



### 3. مغرب الطفرة الصناعية

من أهم محركات النمو و خلق مناصب الشغل، صناعة متنوعة المنتجات و نهج سياسة تصنيعية أساسها

- ◀ البحث العلمي الاساسي و التطبيقي في إطار تكامل بين الجامعة و المقاولو و تشجيع الابتكار
- ◀ منظومة انتاجية متنوعة و تنافسية، تتماشى و خصوصيات كل مجال ترابي
- ◀ تقوية جاذبية المغرب و جعله قطبا صناعيا و لوجستيكا وماليا يستفيد من موقعه الجغرافي وتنوع الجغرافي
- ◀ بلورة منظومة تحفيزية للاستثمار، على اساس اولوية القطاعات الانتاجية و خلق مناصب الشغل
- ◀ الارتقاء بالمنتوج الوطني و التسويق لعلامة "**صنع في المغرب**" من خلال تشجيع الاستهلاك الداخلي و الأولوية الوطنية
- ◀ تشجيع الوحدات الصناعية على استهلاك الطاقات المتجددة ذات الانبعاثات الضعيفة
- ◀ ايلاء الصناعات الغذائية مكانة خاصة كقطاع استراتيجي يساهم في الامن الغذائي كما يساهم في تهمين المنتوج الفلاحي
- ◀ عصرنو و تأهيل وحدات الصناعة التقليدية و آليات تسويق منتجاتها



## 4. مغرب بدون ريع

من أهم معيقات تحقيق المغرب لطموح القفزة الاقتصادية، استمرار "جيوب الريع" و التي تحد من المبادرة الحرة و من إرساء اقتصاد منتج للقيمة المضافة. بالتالي وجب اعتماد سياسة جريئة للقطع مع هذه الممارسات و ذلك من خلال

◀ تفعيل أدوار مؤسسات المنافسة، النزاهة و الوقاية من الرشوة، و استكمال المنظومة الجنائية الخاصة بالمنافسة غير المشروعة

◀ الحد من الممارسات المخلة بنزاهة و شفافية تدبير الطلبات العمومية

◀ ضبط منظومة الدعم و التحفيزات العمومية

◀ إخضاع منظومة إصدار المأذونيات و رخص استغلال الثروات الطبيعية لآليات الشفافية و التتبع



## 5. مغرب الأمن الغذائي

كانت و لا تزال الفلاحة من أهم محركات النمو. و الرهان اليوم هو استدامة الانتاج و تثمينه. و هذا يهم الفلاحة و الصيد البحري و القطاع الأولي عموما. و ذلك من خلال اتخاذ الاجراءات التالية

◀ توجيه الإنتاج نحو أولويات الطلب الداخلي و التوجه نحو فلاحات جهوية متخصصة

◀ مواصلة و تعميم عصنة هذا القطاع و اعتماد زراعات و تقنيات جديدة

◀ تثمين الإنتاج من خلال ادماج و تكامل سلاسل القيمة. مع الحرص على تمكين الفلاح المنتج من الاستفادة من هذا التثمين

◀ خلق مناطق صناعية تحويلية قريبة من الاستغلالات الفلاحية، و تشجيع المقاولات الصغيرة و المتوسطة على الاستثمار في هذا المجال

◀ مواكبة الفلاحين الصغار في تسويق منتجاتهم، مع تقليص و ضبط الوساطة



# ثالثاً

## تعزير الدور الاجتماعي والإدماجي للدولة





# مغرب التماسك والحماية الاجتماعية

## 1. أولويات اجتماعية

من أولويات المرحلة تحقيق تحول عميق لبلوغ المستوى المطلوب من تعزيز التماسك والإدماج الاجتماعي والترابي ، وتكافؤ الفرص وبذل مجهودات إضافية لإعداد الانسان المغربي لتحمل المسؤولية وتملك مستقبله بكل استقلالية وثقة وتكافؤ للفرص

بعد استفراق مجهود وطني كبير في مواصلة بناء المؤسسات والبنيات الهيكلية والتجهيزات والبرامج والمخططات التنموية ، إلا أن التقارير والدراسات ومؤشرات التنمية البشرية وواقع انتظارات المواطنين تعبر عن انتشار الهشاشة العميقة المرتبطة بالعنصر البشري والتفاوت الاجتماعي والمجالي الصارخ ، وصعوبة الولوج الى الخدمات العمومية وارتفاع تكلفتها



# ” ثلاث حاضنات اجتماعية أساسية و مترابطة لتحقيق هذه الأهداف“

مؤسسة  
الشفل

مؤسسة التربية  
والتعليم والتكوين

مؤسسة  
الأسرة



◀ تميمين ودعم الفضاء الأسري المفربي المتعدد الأجيال والمكونات والحاضن للصغار والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة والمحتاجين والأيتام والعاطلين ، وذلك بجعل هذا الفضاء الأسري في قلب ومحور السياسات الاجتماعية والقطاعية والمالية والجبائية ، مع تميمين أدوار مكونات هذا البناء المجتمعي ورمزيته بدعمه والعمل على استدامته واستدامة الأدوار المختلفة التي يؤديها ، كلبنة أساسية لبناء مجتمع قوي ومتماسك البنيان ومستدام ومقاوم لمختلف الهزات والأزمات المتلاحقة

◀ تعزيز المنظومة الصحية بسياسة وقائية لبناء رأسمال صحي مناعي ووقائي وطني ضد الأمراض والأوبئة وذلك عبر التربية الصحية والتكوين الرياضي والوعي الاستهلاكي السليم والسلوك الاجتماعي المدني النظيف

◀ عدالة صحية وولوج ميسر ومنصف للخدمة الصحية محليا واقليميا وجهويا عبر التوزيع العادل للبنيات والتجهيزات والمعدات الطبية ، والموارد البشرية وعقلنة تدبيرها وانتشارها على جميع جهات وأقاليم المملكة



# رابعاً

## جهوية متقدمة بمؤسسات فاعلة و قوية



# مفرب الفرص والمبادرات والتجديد

## 1. تكريس جهوية متقدمة

يتطلب الأمر العمل على واجهتين أساسيتين

### حكوميا

- إحداث قيادة استراتيجية مهمتها التتبع والتقييم وإنجاز تقارير واقتراح توصيات
  - خلق بنيات و قنوات للالتقائية بين الوزارات المعنية وبين جميع المتدخلين على المستوى الجهوي
  - تمتيع الادارات الجهوية بسلطات تقريرية، و موارد بشرية ومالية في إطار تنزيل ميثاق اللاتمرکز الإداري
  - السعي إلى نقل الاختصاصات إلى الجهات بوسائلها
  - العمل على تنزيل قانون الوظيفة العمومية الترابية
- تبني مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة والعمل على التقييم بالنتائج والمواكبة
  - اعتبار التصاميم الجهوية لإعداد التراب و برامج التنمية الجهوية بمثابة فضاءات لانسجام السياسات القطاعية
  - تعميق حضور المقاربة الجهوية أثناء إعداد وبرمجة القوانين المالية وكذا برامج الدولة المشتركة بين القطاعات



## جهويا

- < إحداث بنىات إدارية ميسرة وذات مساطر مرنة ومنظمة ، ومدمجة للتكنولوجيا الحديثة، وضع منصات للتواصل وتسهيل الولوج إلى المعلومة
- < توطين المشاريع والبرامج التنموية والموارد الجبائية ترابيا : جهويا واقليميا ومحليا
- < بث ثقافة المساواة بين الجنسين والنهوض بها جهويا وتبني مقاربة النوع في كل الاستراتيجيات ، وتشجيع الساهرات والساھرين على تنزيل مشروع الجهوية المتقدمة
- < تبني سياسة مبتكرة للتوظيف والتكوين المستمر بناء على دليل مرجعي للوظائف والكفاءات، والتدبير التوقعي للموارد البشرية. والحرص على حسن اختيار الكفاءات العاملة
- < بالوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع



## 2.تثمين واستدامة الموارد الجهوية

- ◀ الحفاظ على تنوع الموارد الطبيعية بالجهة، والعمل على وضع آليات لحمايتها
- ◀ العمل على وضع مخططات مناخية جهوية تتعلق بالتغيرات المناخية والوقاية من المخاطر والحد من تبعات الكوارث الطبيعية
- ◀ استحضار والتفعيل الجهوي للمنظومة القانونية الخاصة بالبيئة والساحل ، وكذلك المتعلق منها بالقانون الإطار 99 - 12 المتعلق بالبيئة والتنمية المستدامة
- ◀ تبني النجاعة والاستدامة في التعاطي مع مخزون الطاقات المتجددة التي تتوفر عليها الجهة

**نقترح في الاتحاد الدستوري وضع نماذج تنموية جهوية انطلاقا من النموذج التنموي الجديد**



## خامسا

مفرب الالستقرار والالشعاع  
والمواقف الهازمة





# مغرب الاشعاع والتبصر والوضوح

## 1. المغرب كفاعل اقتصادي دولي

- ◀ تعزيز تموقع المغرب في سلاسل القيمة الدولية . تنويع الدبلوماسية الاقتصادية والثقافية والموازية لتعزيز حضور المغرب على الساحة الدولية
- ◀ مراجعة و تنويع الاتفاقيات و الشراكات التجارية بما يخدم اقتصاد و مصالح المغرب
- ◀ الانفتاح على دول ووجهات جديدة بما يخدم المصالح العليا للمملكة (أمريكا الجنوبية وأوروبا الشرقية نموذجا)

## 2.مغرب منفتح على محيطه

- ◀ الدبلوماسية الثقافية و الرياضة، و السياحة كأدوات لتعزيز تموقع المغرب و تحسين صورته و الترويج لمنتجاته خارج المغرب
- ◀ الرفع من تبادل الوفود والزيارات والمشاركات الفنية والعلمية والرياضية والثقافية وغيرها
- ◀ تعزيز دور الدبلوماسية الموازية في الترافع عن الملفات و القضايا الوطنية، في تنسيق مع الدبلوماسية الرسمية



### 3.مغرب مغاربة العالم

◀ مواكبة و دعم مغاربة العالم بما يعزز ارتباطهم بوطنهم الام انطلاقا من تأهيل و توسيع شبكة القنصليات والعناية والاهتمام الخاص بتطور أوضاع الجالية

◀ استثمار و دعم الكفاءات المغربية بالخارج

◀ خلق قنوات لاستقبال والاستفادة من الكفاءات المغربية المتنوعة المنتشرة في العالم

### 4.السياحة والاستثمار

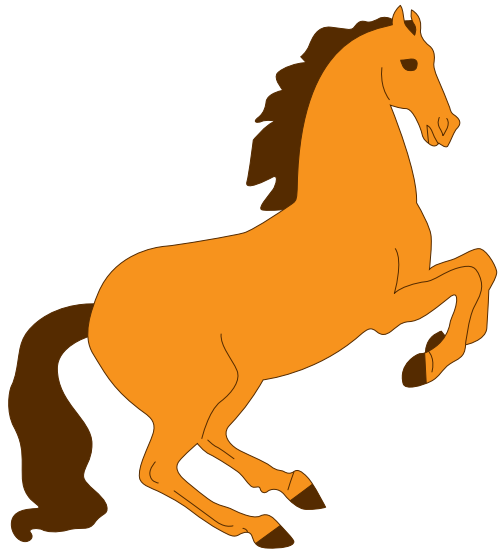
إن الموقع الجيواستراتيجي والمعطى الطبيعي والمناخي إلى جانب الاستقرار والأمن السائد واليقظة الأمنية كلها عوامل توحى بالثقة والجاذبية لكل من السياحة الوافدة على بلدنا كوجهة مفضلة , كما تحفز المستثمرين الأجانب للقدوم بحثا عن فرص استثمارية وتنموية بفضل المؤهلات السابقة ووجود بنيات تحتية ومنشآت حديثة بمعايير دولية إن هذا المعطى يضاعف من حجم إشعاع المغرب دوليا ويرفع من إسهامه في الأسواق المالية الدولية وفي بورصة القيم السياحية والاستثمارية نلح في حزبنا على مضاعفة أستقطاب وتشجيع الجالية المغربية بالخارج وتحفيزها على القدوم لبلدها كمورد سيادي متاح ومستدام وتعزيزا لوشائج العلاقات العائلية والثقافية والاجتماعية الطبيعية



# ختاماً

يسعدنا في حزب الاتحاد الدستوري أن نقدم برنامجنا الانتخابي الخاص بثامن (8) شتنبر 2021، معبرين عن منظورنا الحزبي الراهن واقتناعنا الفكري وقرائنا المتبصرة لواقع بلدنا ، مستحضرين تطلعات شعبنا ومجتمعنا ونبض ساحتنا الوطنية ، هذه هي تصوراتنا واقتراحاتنا وقناعاتنا الخاصة كحزب وطني اجتماعي يؤمن بالتعددية والتنوع والحرية الفكرية والاقتصادية والثقافية والواقعية إننا حريصون في كل برامجنا على توشي الصدقية وقابلية التفعيل والتنفيذ على أرض الواقع لما نقدمه ونقترحه شراكةً وتقاسماً مع القوى السياسية الأخرى وتحقيقاً للأهداف المشتركة التي تعود بالنفع والخير على مجتمعنا وبلدنا وتعزيزاً لمناخ العيش المشترك والتعايش والاستقرار والتنمية تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله





الإتحاد الدستوري

ⵏⵉⵛⵉⵏ ⵏ ⵏⵉⵛⵉⵏ ⵏ ⵏⵉⵛⵉⵏ

union constitutionnelle